

تأثير التقسيم الاستعماري الأوروبي على تشكل الدول الحديثة في إفريقيا.

The impact of European colonial division on the formation of modern states in Africa

يوسف سليمان^{1*}

قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي بونعامة

slimaniyou2@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/05/03

تاريخ الإرسال: 2020/04/23

ملخص: إن الحديث عن أزمة أو إشكالية بناء الدولة في القارة الإفريقية يجر مباشرة إلى معرفة منطلق تشكل الدولة الإفريقية، وعليه لم يكن هذا التشكل محض إرادة شعوب القارة وساستها، وإنما بفعل التكاليف والتنافس الاستعماري الذي شهدته القارة الإفريقية بعد النصف الثاني للقرن التاسع عشر، والذي كُمل في النهاية برسم خريطة سياسية استعمارية تتنافى تماما مع مقومات القارة وشعوبها، وعليه كيف كان للاستعمار الأثر البالغ في تكوين الدول الحديثة لقارة إفريقيا. ولإجابة عن هذه الإشكالية لابد من البحث عن معرفة الدور الذي لعبه مؤتمر برلين في إعطاء إشارة تقسيم القارة، إضافة إلى معرفة الآراء التي خلفتها الاتفاقيات والمعاهدات الأوروبية عقب المؤتمر، وكذا معرفة نتائج السياسة الاستعمارية على شعوب القارة عقب الاستقلال.

إن معظم دول القارة الإفريقية ورثت جملة من المشاكل أعاق بناءها الوطني في مقدمتها مشكلة الحدود السياسية التي ورثتها عن الاستعمار، إضافة إلى الممارسات والسياسات المختلفة التي مورست على المجتمع الإفريقي طوال أزيد من ستين سنة من الاحتلال جعلته يفقد هويته وانتمائه لبلده ما تزال تبعاته حتى اليوم.

الكلمات المفتاحية: إفريقيا، التقسيم، الاستعمار، الاتفاقيات، مؤتمر برلين

Summary:

Talking about the crisis or the problem of state building on the African continent leads us directly to knowing the basis of the formation of the African state, and accordingly, how colonialism has had a great impact on the formation of modern states on the African continent

To answer this problem it is necessary to search for knowledge of the role played by the Berlin Conference in giving the signal of the division of the continent.

Most of the African countries inherited a number of problems that hindered their national construction, foremost among which was the problem of the political borders that they inherited from colonialism.

key words

(Africa, division, colonialism, agreements, Berlin conference).

مقدمة:

إن أبرز المشكلات التي واجهت شعوب القارة الإفريقية بعد الاستقلال هي مشكلة الاستقرار السياسي، بحيث لم تنه أي دولة بالأمن والاستقرار منذ ستينيات القرن الماضي، وهذا للمخلفات الاستعمارية في القارة الإفريقية، حيث ترك واقعا مليء بالمشاكل، جعل قادة الدول الإفريقية يتخبطون في دوامة من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما انعكس على بناء الدولة الحديثة في القارة حتى غدت إفريقيا قارة الحروب الأهلية، والانقلابات العسكرية، لذلك يتحمل الاستعمار المسؤولية الكبيرة نتيجة ما حصل من أزمات في إفريقيا عشية الاستقلال، وعليه كيف كان للاستعمار الأثر البالغ في تكوين الدول الحديثة بالقارة الإفريقية؟.

وانطلاقا من هذه الإشكالية الرئيسية ما هو الدور الذي لعبه مؤتمر برلين في تحديد مناطق نفوذ كل دولة، وفيما برزت انعكاسات الاتفاقيات الأوروبية الأوروبية، والإفريقية الأوروبية على تجزئة القارة، وما هي أهم الأساليب والوسائل التي اعتمدها هؤلاء الأوروبيين في حكم واستغلال شعوب القارة الإفريقية حتى غدت عاجزة بعد الاستقلال عن بناء دولها.

والهدف من دراسة هذا الموضوع المراد منه هو معرفة الطرق والأساليب التي رسمت بها الخريطة السياسية للقارة الإفريقية اليوم، حيث تطرح الكثير من التساؤلات عن جغرافية القارة، ومن الذي كان وراء تخطيط حدود الدول في القارة، لأن كثير من المشاكل لحقت بالقارة غداة الاستقلال بسبب الخريطة السياسية للقارة.

وللإلمام بجوانب الموضوع اعتمدت على المنهج التاريخي الذي يتضمن الوصفي والتحليلي، حيث اعتمدت عليه لتحليل ووصف المعطيات التاريخية ووضعها في قالب علمي أكاديمي

المبحث الأول: واقع الخريطة السياسية لإفريقيا قبل مؤتمر برلين:

قبل بداية الحركة الاستعمارية المباشرة تجاه القارة الإفريقية بعد النصف الثاني للقرن التاسع عشر كانت القارة الإفريقية تعيش حالة من التفكك والتراجع للممالك، وهذا بسبب ما شهدته القارة من استنزاف لمواردها البشرية طوال ثلاث قرون (1650- 1830) نتيجة تجارة العبيد، والتي انعكست سلبا على كيان الممالك والدويلات التي كانت قائمة خلال هذه الفترة، ونذكر على سبيل المثال: مملكة الكونغو، المونوموتابا بزمبابوي، مملكة الأشانتي بساحل الذهب (غانا)، الداھومي بالبنين، الممالك الإسلامية في جنوب الصحراء (الفلاني، التكرور، الماندينغ)، بالإضافة إلى ممالك وإمارات شرق إفريقيا (زنجبار، وكوة، وماليندي، بوغندة، أوفات، ممباسا، مقديشو...) ¹.

وهذه الممالك والإمارات كانت قبل أن تؤثر عليها تجارة العبيد متعايشة مع بعضها البعض تشكل كيانات سياسية حقيقية، سادتها مظاهر حضارية راقية في مختلف جوانبها، لكن هذا التعايش، والاستقرار بدأ يتراجع بمجرد بداية توغل الأوروبيين لدواخل القارة، سواء عن طريق المستكشفين، أو الجمعيات التبشيرية، أو الشركات التجارية

بعد النصف الثاني للقرن التاسع عشر عرفت القارة الإفريقية تنافس كبير بين القوى الأوروبية عليها مستخدمين في ذلك العديد من الوسائل، والأساليب التي تمكنهم من فرض سيطرتهم على المناطق الإستراتيجية في سواحل القارة الإفريقية، وارتكز الأمر أكثر على بريطانيا وفرنسا باعتبارهما من القوى الاستعمارية الكبرى في هذه الفترة مقارنة مع البرتغال وإسبانيا اللتان تراجعت قواتهما كثيرا، فبدأت بريطانيا بمنطقة خليج غينيا حيث أقامت العديد من القلاع والحصون بها، أبرزها حصن فريتاون بسيراليون، قلعة البريدا بغمبيا، قلعة المينا بساحل الذهب، لايفوس بنيجيريا، زنجبار بشرق إفريقيا، ومن جهتها فرنسا أقامت قلاعها بمنطقة السنغال حيث كان لها العديد من الحصون، والقلاع في مقدمتهم حصن سانت لويس، جزيرة غوري ².

إن مناطق النفوذ التي حصلت عليها كل من فرنسا وبريطانيا، وقبلهم البرتغال على سواحل القارة الإفريقية بعد النصف الثاني للقرن التاسع عشر هي التي ستبدأ منها عملية السيطرة الاستعمارية على دواخل القارة، من تلك القلاع والحصون ستشن العديد من الحروب على الممالك الإفريقية خصوصا القريبة منها من الساحل.

المطلب الأول: مؤتمر برلين و انعكاسات قراراته على القارة الإفريقية

تأثير التقسيم الاستعماري الأوروبي على تشكل الدول الحديثة في إفريقيا.

قبل أن ينعقد مؤتمر برلين بألمانيا لتدارس كيفية تقسيم القارة الأفريقية بين القوى الاستعمارية الأوروبية حدثت العديد من الأحداث الرئيسية هي التي عجلت من عملية تقسيم القارة واستعمارها بشكل مباشر .

أول هذه الأحداث هو ذلك الاهتمام الذي أبداه الملك البلجيكي ليوبولد الثاني حينما وصلته أخبار عن دواخل القارة الإفريقية وخبراتها عن طريق المستكشف ستانلي الذي ألف العديد من الكتابات عن دواخل إفريقيا، فراح ليوبولد الثاني يدعو كل الجمعيات الجغرافية والمستكشفين لحضور مؤتمر بروكسل الجغرافي عام 1876، ما تمخض عنه هو تعاقد ليوبولد الثاني مع المستكشف ستانلي للعودة إلى إفريقيا، وبالتحديد إلى منطقة الكونغو وتأسيس قاعدة هناك وضم جميع الأقاليم القريبة منها، وهو ما حصل فعلا، وعن سماع فرنسا لهذا الأمر تعاقدت هي الأخرى مع المستكشف 'دي برازا' للذهاب كذلك إلى الضفة العليا من نهر الكونغو وتأسيس قاعدة لها هناك³.

إن هذا التحرك من جانب فرنسا وبلجيكا في منطقة الكونغو لتأسيس مستعمرات هناك، أدى بتحريك كل من بريطانيا والبرتغال وأقاموا تحالفا يقضي بمعارضة نشاط بلجيكا، وفرنسا بمنطقة الكونغو، وإزاء هذا الوضع تدخلت ألمانيا التي كانت هي الأخرى تريد الحصول على مناطق نفوذ في القارة خصوصا في منطقة شرق إفريقيا (تنجانيقا)، وناميبيا ولقيت هي الأخرى معارضة من قبل بريطانيا التي رفضت نشاط التجار الألمان في ناميبيا مما أدى بها إلى الانضمام إلى التحالف الذي يظم فرنسا وبلجيكا.

وجاءت معارضة كل من البرتغال وبريطانيا على نشاط فرنسا وبلجيكا في منطقة الكونغو انطلاقا من اعتقاد البرتغال أنها هي صاحبة الحق في امتلاك منطقة الكونغو بكم ماضيها التاريخي ونشاطاتها الاقتصادية في المنطقة، وبريطانيا عارضت الأرض من منطلق الحفاظ على نشاط تجارتها في حوض الكونغو.

إن تمسك بريطانيا والبرتغال بمعارضتهم لنشاط فرنسا وبلجيكا في منطقة الكونغو أدى إلى توسع دائرة التحالف الذي كان يظم فرنسا وبلجيكا وألمانيا حيث ساندتهم وانضمت إليهم كل من هولندا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث اتفقت هذه الدول مرة أخرى وأرسلوا عن طريق بسمارك بريقة في 07 جوان 1884 إلى وزارة الخارجية البريطانية يعارضون فيها التحالف البرتغالي البريطاني وإسقاط دعواهم بأحقيتهم في امتلاك منطقة حوض الكونغو⁴.

أدى تصاعد الخلاف بين القوى الاستعمارية الأوروبية على ممتلكات القارة الأفريقية إلى ضرورة إيجاد حل يرضي الجميع وينهي الخلافات والتحالفات التي حصلت بسبب مصالحهم في القارة، عليه دعا 'فون أتو بسمارك' معظم الدول الاستعمارية التي لها مصالح في القارة الأفريقية إلى عقد مؤتمر دولي يعقد في برلين ينهون من خلاله الخلافات ويقسمون القارة الأفريقية بطرق ودية تحافظ على مصالح كل دولة⁵.

وعليه وافقت معظم الدول الأوروبية على حضور مؤتمر برلين بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العثمانية، حيث اجتمعت في برلين 14 دولة وهي النمسا، المجر، ألمانيا، بلجيكا، الدنمارك، إيطاليا، هولندا، البرتغال، روسيا، اسبانيا، السويد، النرويج، الدولة العثمانية، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ولم تحضره أي دولة إفريقية، وهذا في الفترة الممتدة ما بين 15 نوفمبر و 26 فيفري، وإذا ألينا نظرة على الدول والقوى المشاركة في هذا المؤتمر نجد أن هناك خمس دول كان لها أكبر الأثر في مجريات الأمور داخل المؤتمر، وأعني بذلك فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، البرتغال، بلجيكا⁶.

إن أهم ما خرج به المؤتمر من قرارات وهو قرار سلبي وتداعياته سينجر عنها الكثير من الانعكاسات هو ما يتعلق بالاحتلال الفعلي وشروطه، فعلى غرار الكثير من القضايا التي عولجت مثل قضية الملاحة في حوض الكونغو والنيجر، أو القضاء التام على تجارة العبيد يبقى الأهم من ذلك هو أن مؤتمر برلين أعطى الضوء للمرور نحو تقسيم القارة واحتلالها احتلالا فعليا⁷، فكان أول قرار أُتخذ في هذا الشأن هو الاحتلال الفعلي لمناطق النفوذ ومعنى ذلك أن أي منطقة ساحلية كانت تحت سيطرة أي قوة أوروبية لابد أن تعلنها مستعمرة، ولتوسيع نفوذ القوى الاستعمارية نحو المناطق واحتلالها أقر

المؤتمر في حقها قرار أكثر سخافة من الأول وهو احتلال المناطق الواقعة خلف مناطق النفوذ؛ أي يحق لأي قوة استعمارية اختلت جزء من الساحل يحق لها التوغل وضم المناطق التي تليها في الداخل.⁸

ولتنفيذ هذا القرار الأخير وتقسيم القارة الإفريقية بين القوى الاستعمارية وبطرق ودية بينهم ألح المؤتمر على ضرورة عقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية بين القوى المتنافسة على أي بقعة من القارة الإفريقية، ولا تراعى في ذلك أدنى خصوصيات للمجتمعات الإفريقية أو حدود الممالك والدويلات التي كانت قائمة، وهذا البند يعد من أخطر البنود التي سترسم الخريطة السياسية للدول الإفريقية التي هي عليها اليوم.⁹

المطلب الثاني معاهدات التقسيم الأوروبية الثنائية، والأوروبية الإفريقية التي رسمت خريطة إفريقيا الجديدة:
أ معاهدات التقسيم الأوروبية الإفريقية:

بعد التوقيع على وثيقة برلين 1884-1885 أصبح نفوذ القوى الأوروبية الاستعمارية في القارة الإفريقية يستند إلى أسلوب الاتفاقيات والمعاهدات، وكان أول نوع من الاتفاقيات هي التي تنازل بمقتضاها بعض الملوك والزعماء عن ممالكهم لصالح القوى الأوروبية بداعي الحماية مع الحفاظ على مكانة الملك وزعامته بين أهله، وهذا النوع من الاتفاقيات هو قليل مقارنة بالنوع الثاني من المعاهدات¹⁰، ومن أبرزها بجد تلك الاتفاقية التي تمت بين ملك بوغندا في أوغندا الملك 'موانغا' مع الحاكم البريطاني 'فريدريك لوغارد' عام 1890، حيث قبل 'موانغا' بخضوع مملكة بوغندا للحماية البريطانية بشرط أن يحموه من جيرانه الأعداء خصوصاً الجار الشمالي مملكة البانيورو، ويحافظوا على بقائه على رأس مملكته لكن تحت الحماية البريطانية، واستناداً لهذه الاتفاقية أعلنت بريطانيا حمايتها الرسمية على كامل بلاد أوغندا ابتداء من عام 1894.¹¹

ب/ المعاهدات الأوروبية الأوروبية:

يعتبر هذا النوع من المعاهدات هو الأخطر على القارة الإفريقية ومجتمعاتها؛ لأن تشكيل الدول الإفريقية وضبط حدودها الرسمية تمت بواسطة هذه المعاهدات، ولم يكن للأفارقة أي دور أو استشارة فيها بحث تم تجزئة القارة ورسم المعالم الكبرى للمستعمرات الإفريقية انطلاقاً من مصالح الدول الأوروبية في القارة وحسب قوة، وإمكانية أي دولة أوروبية في القارة. لقد كانت منطقة النفوذ في القارة الإفريقية تنشأ في أولى مراحلها بمقتضى إعلان من طرف واحد، ولم تكن تتحول إلى واقع ملموس إلا تم التسليم بها، أو لم تطعن فيها أي من القوى الأوروبية الأخرى، بيد أن هذه المشكلات الإقليمية ونزاعات الحدود كانت تسوى آخر الأمر، ويصدق عليها بمقتضى اتفاقات مشتركة بين دولتين أو أكثر من الدول الامبريالية الناشطة في نفس المنطقة، وكانت حدود هذه التسويات الإقليمية تُعين قدر المستطاع بعض الحدود الطبيعية، أو بخطوط الطول ودوائر العرض إن لم توجد حدود طبيعية¹²، ومن أبرز المعاهدات التي تم بها تقسيم القارة الإفريقية نجد:

1- **المعاهدة الأنجلو-ألمانية، 1 نوفمبر 1886:**

حددت هذه المعاهدة مناطق النفوذ التابعة لكل من بريطانيا وألمانيا في شرق إفريقيا، حيث وضعت زنجبار معظم الأراضي التابعة لها داخل منطقة النفوذ البريطانية، كما ضمنت لألمانيا نفوذها السياسي في شرق إفريقيا، وبالتحديد في منطقة تنجانيقا، وبذلك قسمت هذه المعاهدة الامبراطورية العمانية تقسيماً فعلياً في شرق إفريقيا، كما تعهدت بريطانيا بمقتضى نصوص الاتفاق بأن تعمل على عدم ضم الأراضي الواقعة خلف مناطق النفوذ الألمانية، وهي تقصد بذلك بلاد روندا وبورندي، ومن جهتها ألمانيا تعهدت كذلك بعم ضم الأراضي التي تقف خلف مناطق النفوذ البريطانية، وهي تقصد بذلك بلاد أوغندا والسودان.¹³

وفي عام 1890 تم إبرام اتفاقية ثنائية بين الطرفين عرفت باتفاقية 'هيليجولاند' Hulgoland، وهذه الاتفاقية أنهت تقسيم شرق إفريقيا ومنطقة البحيرات حيث سمحت لألمانيا ببسط بريطانيا على أوغندا، وحصلت ألمانيا على جزيرة هيليجولاند الواقعة في بحر الشمال بأوروبا¹⁴، كما مكّنت الاتفاقية ألمانيا بتوسيع نفوذها في روندا وبورندي، وبذلك حطمت الحلم البريطاني الذي كان يرمي استعمار أفريقيا من القاهرة إلى الكاب (كاب تاون).¹⁵

تأثير التقسيم الاستعماري الأوروبي على شكل الدول الحديثة في إفريقيا.

2- المعاهدة الأنجلو-إيطالية 1891:

حددت هذه الاتفاقية منطقة النفوذ البريطانية في أعالي النيل، ورسمت حدود دولة السودان بشكل تام، كما ضمنت الاتفاقية لإيطاليا نفوذها في إريتريا، ورسمت معالم البلاد هناك

3- المعاهدة البرتغالية الفرنسية 1886، المعاهدة البرتغالية الألمانية 1886، المعاهدة البرتغالية البريطانية 1891:

رسمت هذه المعاهدات الثلاث معالم مستعمرات البرتغال في كل من أنغولا وموزمبيق، حيث عينت الحدود الفاصلة بين مناطق نفوذ ألمانيا مع البرتغال، وحددت حدود منطقة النفوذ البريطانية في وسط القارة (روديسيا الجنوبية، ومالاوي)¹⁶.

4- المعاهدة البلجيكية البريطانية 1894: عينت هذه الاتفاقية حدود دولة الكونغو الحرة، بحيث صارت بمثابة منطقة عازلة بين الأقاليم الخاضعة لفرنسا (الكونغو برازافيل والغابون) ووادي النيل.

5- اتفاقية ساي برووا 1890 واتفاقية النيجر 1898: أتمت هذه الاتفاقيتين تقسيم منطقة غرب أفريقيا برمتها بين فرنسا وبريطانيا، حيث عينت منطقة النفوذ البريطانية والتي خصت بلاد غمبيا داخل بلاد السنغال، بالإضافة إلى سيراليون، ساحل الذهب (غانا)، ونيجيريا، أما بقية المنطقة فقد آلت لصالح فرنسا حيث جزأتها إلى دويلات صغيرة ابتداء من موريتانيا في الشمال مروراً بالسنغال، غينيا، ساحل العاج، الطوغو، البنين، الكامرون، بالإضافة إلى المناطق الداخلية، مالي النيجر، التشاد، فولتا العليا، إفريقيا الوسطى¹⁷.

وفي عام 1899 أبرمت اتفاقية أخرى بين فرنسا وبريطانيا حسمت المسألة المصرية بشكل تام. صلح فيرينينغ 1902: أنهى هذا الصلح الحرب بين البوير وبريطانيا وكرس السيطرة الرسمية لبريطانيا ولو مؤقتاً على إقليم جنوب أفريقيا وحدد الحدود السياسية لهذه المستعمرة، كما عينت بريطانيا مساحة مستعمرة لوزوتو داخل إقليم جنوب إفريقيا.

إن الملاحظ على مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت بين القوى الاستعمارية الأوروبية أنها لم تراعي أي خصوصية من خصوصيات المجتمعات الإفريقية ووضعت حدود سياسياً لمصالحها في القارة متكررة بذلك إلى كل أشكال الكيانات السياسية التي كانت قائمة أو حتى الروابط المشتركة التي كانت تجمع عديد القبائل كاللغة والدين مثلاً لذلك وبعد إتمام الغزو العسكري المباشر (1885-1904) للقارة وجدت شعوب القارة الإفريقية ممزقة إلى أكثر من بلد.

وما يمكن قوله كذلك أن خريطة إفريقيا لعام 1914 إذا ما قورنت بخريطة 1879 تبدو مثيرة للارتباك، وذلك التقسيم يستحق كل إدانة باعتباره غير قانوني وغير أخلاقي مع الاعتراف أن كثير من الحدود كانت بالفعل مصنوعة وتعسفية، وليس من الصواب اليوم بل أنه من الخطورة بمكان الدعوة إلى الرجوع إلى الحدود الدولية غير الواضحة التي كانت قائمة قبل الغزو الأوروبي، لأنه سينجر عنه عديد المشاكل بين الدول¹⁸.

وعليه فالخريطة السياسية التي صنعها الاستعمار في القارة الإفريقية والتي أوجد فيها قرابة 54 بلداً مجزأً إلى وحدات صغيرة لا ترقى إلى مستوى الدولة، كما أن تلك الحدود كانت وقوداً لصراعات جمة؛ بحيث معظم الدول الإفريقية عشية الاستقلال راحت تطالب بإعادة رسم الحدود، فمن المشاكل التي نتجت عن التقسيم السياسي الاستعماري مثلاً نجد غينيا التي تعتبر جزءاً من السنغال، والطوغو شعبها يشترك في كثير من الخصائص مع سكان ساحل الذهب (غانا)، والبنين، حيث تعود أصولهم جميعاً إلى قبائل البانتو.

ومن أبرز المشكلات التي نتجت عن الخلافات الحدودية قضية الأوغادين بين الصومال وإثيوبيا، المشكلة التشادية السودانية حول قبائل الوداي، النزاع الموريتاني السنغالي حول قضية قبائل التكرور، قبائل الباكونغو الممزقين بين الكونغو برازافيل، والكونغو كينشاسا، قبائل الهوسا بين النيجر ونيجيريا¹⁹.

ومن جهة ثانية نجد أن الخريطة السياسية للقارة الإفريقية تحمل في باطنها 14 بلداً داخليا غير ساحلي، وهذا أمر خطير وسلب على إقتصاديات الدول الداخلية، بحيث كل تجارتها الخارجية هي تحت رحمة دول المخرج²⁰، فالتجارة الخارجية لأوغندا أو روندا، وبورندي كله يمر عبر كينيا وتنزانيا بشرق إفريقيا، أو تجارة بوركينافاسو التي تمر عبر ساحل العاج وغانا²¹، لذلك نجد حتى دور منظمة الوحدة الإفريقية سابقا والاتحاد الإفريقي اليوم لم ينجح في النهوض بإقتصاد القارة وخلق واتحاد اتحاد إقتصادي إفريقي مما سمح بظور وتشكل الاتحادات الفدرالية مثل الإكواس بغرب إفريقيا، S.d.C بجنوب إفريقيا، اتحاد شرق إفريقيا بهدف خلق اتحادات جمركية تسمح بدورها تحرير التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: الاستعمار الأوربي وانعكاساته على القارة الإفريقية.

بعد أن تم تقسيم القارة الإفريقية بين القوى الأوربية لجأ هؤلاء إلى إيجاد الوسائل والأساليب التي تمكنهم من استغلال شعوب القارة واستغلال خيراتها، والأدهى من ذلك حاولت القوى الاستعمارية محو مقومات الشعوب، وطمس حضاراتها، وتغيير نمط حياة السكان وثقافتهم بأنماط وثقافات غربية كانت انعكاساتها سلبية بعد الإستقلال.

المطلب الأول: تأثير السياسة الاستعمارية على شعوب القارة الإفريقية:

إن أهم التأثيرات التي أثرت على شعوب القارة الإفريقية إبان فترة الاحتلال الأوربية هو ما مورس على شعوب القارة من سياسية استعمارية جعلته يتخبط في عديد المشاكل بعد الاستقلال، حيث وجد نفسه بدون هوية ولا انتماء عرقي كان أو ديني، وهو ما سيجعل مفهوم الدولة والمواطنة غائب لدى أغلب المجتمعات الإفريقية.

ومن أخطر التأثيرات على مجتمع القارة الإفريقية خلال الفترة الاستعمارية هي أنظمة الحكم التي لجأت إليها القوى الاستعمارية، وخاصة ما يتعلق بنظام الحكم الغير مباشر الذي مارسه بريطانيا وبلجيكا والبرتغال، وهو يعتمد في الأساس على الزعامات المحلية، ويعتبر اللورد 'فريدريك لوغارد'²² البريطاني أول من طبق هذا النظام في نيجيريا عندما كان حاكما عليها عام 1900، حيث يقضي هذا النظام بإبقاء كل رئيس قبيلة أو ملك على رأس قبيلته أو مملكته لكن تحت الوصاية العامة للحكومة الاستعمارية، وهذا النظام في ظاهره يبدو حسنا بعض الشيء؛ لكنه في الواقع أرسى مشكلة خطيرة للمجتمعات الإفريقية بعد الاستقلال²³، وهي أن معظم البلدان الإفريقية المستقلة وجدت نفسها تحمل مجموعة كبيرة من الإثنيات القبلية الغير متجانسة مع بعضها البعض متنافسة فيما بينها على الحكم وطبيعته، وفي هذا الصدد يقول المؤرخ البريطاني ريتشارد داودن أن إفريقيا عشية الاستقلال تحوي مابين ستة آلاف، وعشرة آلاف كيان اجتماعي، لكل منها أسلوب حكمه، وإدارته، ونظامه القانوني، ونوعية قيادته، وهذا ينطبق أكثر على بلاد نيجيريا اليوم التي تعاني من هذا الأمر، حيث قبائل الهوسا في الشمال وأغليبيتهم مسلمين في صراع دائم مع قبائل اليوروبا المسيحيين في الجنوب الغربي، وقبائل الإيبو الوثنيين في الجنوب الشرقي²⁴، هو ما سهل من عملية اختراق هذه البلد في عهد الاستقلال، حيث تمكنت الدول الغربية من إحداث أزمة عام 1967 عرفت بأزمة بيافرا حيث انفصل هذا الإقليم عن الدولة وأعلن استقلاله مما أدخل البلد في أزمة سياسية دامت ثلاث سنوات.

والشيء نفسه نجده في روندا المستعمرة البلجيكية التي استيقظت عشية الاستقلال 1962 على واقع سياسي هش، وصراع قبلي كبير بين التوتسي والهوتو مما أدخل البلد في حروب أهلية كانت الأعنف والأطول كادت تؤدي إلى زوال البلد حيث راح ضحيتها في الحرب الأخيرة عام 1994 زهاء 2 مليون قتيل.

كما أنّ هذا النظام أبقى على تعدد اللغات واللهجات داخل البلد الواحد، وهذا ما انعكس سلبيًا على كيان الدولة الحديثة في إفريقيا، حيث يؤدي تعدد اللغة داخل البلد الواحد إلى خلق التعصب والصراع بين أبناء القبائل، فاللغة المشتركة عادة هي من الروابط التي تجمع بين شعب الدولة؛ لكن عند المجتمعات الإفريقية هذا الأمر غائب فجنوب إفريقيا

تأثير التقسيم الاستعماري الأوروبي على تشكل الدول الحديثة في إفريقيا.

مثلا بها خمس لغات رسمية، ونيجيريا أربع لغات رسمية، ويشير نفس المؤرخ السابق بإعطاء مقارنة بين أوروبا وإفريقيا حيث يقول " أن أوروبا عندما مسها التقسيم لم يتجاوز عدد اللغات به 23 لغة تتحدده أزيد من 27 دولة في الاتحاد الأوروبي، في حين إفريقيا بها قرابة 2000 لغة ولهجة.

ومن جهتها فرنسا هي الأخرى عملت بسياسيتها الاستعمارية على اجتثاث كل مقومات المجتمعات الإفريقية وأبدلتها بنظم غربية فرنسية خصوصا في الفترة الأخيرة أين ربطت استقلال الشعوب الإفريقية بفرنسا في إطار ما يعرف بالرابطة الفرنسية، أو الاستقلال المشروط الذي يهدف إلى ربط المستعمرة بفرنسا لمدة زمنية طويلة في إطار ما يعرف بالحكم الذاتي، وهو أمر لم يعطي الحرية التامة للدول الإفريقية في اختيار كيفية بناء الحديثة، ولا حتى النظام السياسي الذي يتلاءم وطبيعة المجتمعات الإفريقية.²⁵

المطلب الثاني: اتفاقيات الاستقلال وانعكاساتها على استقرار الدولة الحديثة في إفريقيا:

اعتقدت أغلب شعوب القارة الإفريقية أنه باستقلالهم في ستينيات القرن الماضي أنهم تخلصوا من قبضة مستعمرهم لكن في الواقع الاستعمار الأوروبي لم يخرج من القارة الإفريقية إلا وقيد استقلال معظم بلدان القارة باتفاقيات ومعاهدات ما تزال تبعاته حتى اليوم، ونقص ذلك على وجه التحديد بريطانيا وفرنسا اللتان قيدتا معظم المستعمرات بضرورة اللحاق بمنظمة الفرنكفونية والكومنولث، وهو في الواقع استعمار بطريقة غير مباشرة²⁶، فنجد مثلا 21 بلد إفريقي العملة المتداولة بها هي عملة الفرنك الإفريقي، وأربع بلدان عملتها هي الشيلين، أو الجنيه الإسترليني، وهذا في الواقع هو تقييد للنظام النقدي في هذه البلدان.²⁷

والبارز في الأمر أن الواقع الاجتماعي الذي استقضت عليه إفريقيا المستقلة كان يقتضي من حكام وقادة الدول الإفريقية اختيار النظم السياسية الكفيلة بحفظ الأمن والسلم داخل بلدانها، وإيجاد نظام سياسي يتلاءم والطبيعة الإثنية للمجتمعات الإفريقية، لكن ما حصل هو أن أغلب حكام وقادة الدول الإفريقية وجدوا أنفسهم مرغمين على اتخاذ النظم السياسية التي كان يتبناها مستعمرهم، ونقص ذلك النظام الرأسمالي الليبرالي الذي لا يتوافق وطبيعة المجتمعات الإفريقية؛ لأن شعوب القارة غير مؤهلة لاتخاذ مثل هذه الأنظمة، وهي تتعارض أساساً مع النظام القبلي السائد مما أدى بسرعة إلى حدوث الانقلابات العسكرية والتمردات، واغتيال الرؤساء، والنموذج واضح ما حصل في نيجيريا منذ الاستقلال وحتى الوقت الحالي، حيث شهدت البلاد أزيد من 13 حالة للانقلابات العسكرية واغتيال الرؤساء انعكست على تردي الوضع الأمني والاقتصادي في البلاد، وقارة إفريقيا عموما تعرف بقارة الانقلابات العسكرية حيث شهدت ما يزيد عن 186 انقلاب عسكري ما بين عام 1960 ومطلع القرن الواحد والعشرين.²⁸

والأدهى من ذلك أن أغلب الدول المستقلة ربطتها اتفاقيات الاستقلال بعقود ومعاهدات طويلة المدى وفي مختلف المجالات خصوصا الاقتصادية منها مما جعل اقتصادياتها غير متحررة، وهي تحت رحمة الدول الغربية تتحكم فيها الشركات العملاقة والمتعددة الجنسيات، والتي تنشط في مجال التنقيب عن الثروات، وممارسة الزراعات النقدية بدل المعاشية مما جعل أغلب الدول في تبعية من ناحية الغذاء للدول الغربية.²⁹

خاتمة:

ما يمكن أن نخلص إليه في هذا البحث هو أن معظم دول القارة الإفريقية ورثت جملة من المشاكل أعاققت بناءها الوطني يأتي في مقدمتها مشكلة الحدود السياسية التي ورثتها عن الاستعمار، كما أن الممارسات والسياسات المختلفة التي مورست على المجتمع الإفريقي طوال أزيد من ستين سنة من الاحتلال جعلته يفقد هويته وانتمائه لبلده ما تزال تبعاته حتى اليوم، كما أن مشكلة النظام القبلي الذي بقي يسود أغلب مجتمعات الدول الإفريقية كان وراء تأزم الوضع السياسي أكثر، وكان وسيلة في يد الدول الغربية تلعب على أوتارها، حيث تغذيها وتزرع الفتن والنزاعات بينها مما أدى في كثير من الأحيان إلى نشوب الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية

الهوامش.

¹ عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، وشوقي الجمل: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، القاهرة، 1998، ص، ص 38، 40.

² فرغلي علي تسن هريدي: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط 1، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص، ص 115، 117.

³ عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، وشوقي الجمل: المرجع السابق: ص 50.

⁴ نفسه، ص 52.

⁵ فرغلي علي تسن هريدي: المرجع السابق: ص، ص 118، 120.

⁶ Jean Claude Allain : **l'Afrique noire depuis la conférence de Berlin**, centre des hautes études sur l'Afrique et l'Asie Modernes, Berlin , 1985, pp 19, 20.

⁷ Ibid, pp 22, 23.

⁸ Brunshwig henri : **le partage de l'afrique noire**, Flammario, 1971, p,p 54-60.

⁹ كي زاربو جوزيف: تاريخ إفريقيا السوداء، ج 2، ترجمة: يوسف شلب الشام، منشورات وزارة الثقافة، سوريا 1994، ص 725.

¹⁰ أوزويغوي. ج. ن: **(تقسيم أفريقيا وغزوها على يد الأوروبيين)**، موسوعة تاريخ إفريقيا العام، المجلد السابع، اليونيسكو، 1990، ص 51.

¹¹ Oliver, Ronald and J, D. Fage and G,N. Sanderson. **the Cambridge History**. From 1870 To 1905, Vol 06, Cambridge University press, 1985, p 575.

¹² أوزويغوي. ج. ن: المرجع السابق: ص 53.

¹³ رجب حراز: بريطانيا وشرق إفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971، ص، ص 65، 68.

¹⁴ Sik André : **histoire de l'afrique noire**, tr, frida lederer, tom 1, académie kiado, budabest, 1968, p 304 .

¹⁵ بكاي منصف: **الإحتلال البريطاني في إفريقيا**، تانزانيا (تنجانيقا سابقا) نموذجاً، دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009، ص 23، 24.

¹⁶ أوزويغوي. ج. ن: المرجع السابق: ص 53.

¹⁷ Brunshwig Henri: op. cit, p 82.

¹⁸ أوزويغوي. ج. ن: المرجع السابق، ص 64.

¹⁹ رفاعي عبد العزيز: **مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال**، ط 1، مكتبة القاهرة الحديثة، 1970، ص، ص 61، 63.

²⁰ نفسه: ص 63.

²¹ نفسه: ص 64.

²² يعتبر اللورد لوغارد أول من طبق نظام الحكم الغير مباشر في إفريقيا، وكانت أول دولة مسها هذا النظام هي نيجيريا سنة 1900 عندما كان مندوبا ساميا هناك من 1900 إلى 1906، وأراد أن يبقي على حكم الزعماء المحليين من أجل وضعهم تحت سيطرته وتسيير الأمور دون تدخل الإدارة الاستعمارية، أو إنفاق أموال كثيرة وهو مبدأ النظام الاستعماري البريطاني في جميع المستعمرات، كما يعود جذور هذا الحكم إلى النظام الإداري الذي طبقته بريطانيا في الهند في القرن الثامن عشر، أنظر:

- Collins, O. Robert. **Western African History**. Library of Congress cataloging, 3^{em}ed, 1997, p 230.

²³ زاهر رياض: **استعمار إفريقيا**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص، ص 219، 222.

²⁴ رفاعي عبد العزيز: المرجع السابق، ص، ص 29، 32.

²⁵ زاهر رياض: المرجع السابق، ص، ص 166، 175.

²⁶ جيمس دفي، وروبرت مانزر: إفريقيا تتكلم، ترجمة: عبد الرحمن صالح، مراجعة إبراهيم جمعة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت)، ص 10.

²⁷ كي زاربو جوزيف: المرجع السابق: ص 1205.

²⁸ رفاعي عبد العزيز: المرجع السابق: ص، ص 105، 107.

²⁹ نفسه: ص، ص 98-92.